٩

البطالة في المجتمع السعودي
أبرز عواملها وآثارها

د. محمد صالح عبد الله شيراز
استاذ مساعد – بكلية العلوم الاجتماعية
جامعة أم القرى

المقدمة :

في أوائل السبعينات الميلادية وعندما تبنت المملكة العربية السعودية الخطة الخمسية الأولى لم تكن القوى العاملة الوطنية قد وصلت إلى مرحلة من التطور تمكن الدولة من الاعتماد عليها من اجل القيام بما تطلبته تلك المرحلة لا من حيث الكم ولا من حيث الكيف. لذلك فقد كان الخيار المطروح آنذاك هو الاعتماد على العمالة الوافدة إلى أن يتسنى للعمالة الوطنية فرصة التعليم والتدريب والتأهيل من خلال مؤسسات التعليم المختلفة سواء في الداخل أو الخارج. وقد رافق تطورات تلك الفترة انتقال الكثيرين من أبناء السواحل والصحاري والأرياف إلى المدن الكبرى تاركين وراءهم حرفهم الأصلية من اجل التعليم وأمل الحصول على فرص وظيفية بدت لهم فيما بعد اكثر جاذبية واستقرارا.

لقد صاحب بداية عصر الطفرة، أو عصر الوفرة كما يحلو للبعض ان يسميه،ارتفاع في عائدات النفط المالية التي تدفقت بكمية كبيرة جعلت من كيفية وأوجه صرفها أمرا محيرا، وحظي التعليم بنصيب وافر من الاهتمام عبر خطط التنمية المتعاقبة ، نتج عنه كما يرى النويصر (١٤٢١هـ:٢) توسع شامل وسريع هدفه تنمية القوى البشرية الوطنية وتأهيلها لتتولى قيادة و تنفيذ خطط تنمية المجتمع.

وخلال فترة الطفرة، كانت احتياجات الدولة لخريجي التعليم العالي تزيد عن المطلوب وعندها رأت الدولة أن من حقها الاستئثار بخريجي الجامعات السعودية وإلزامهم بالعمل في المؤسسات الحكومية التابعة لوزارات الدولة المختلفة ولفترة لا تقل عن الفترة التي قضوها في الجامعة أو القيام بدفع التكاليف التي صرفت عليهم أثناء فترة الدراسة، واستطاعت الدولة من خلال اتباع تلك السياسة توظيف أعداد كبيرة من خريجي الجامعات و إحلال جزء كبير منهم محل العمالة غير السعودية التي كانت تعمل بأعداد كبيرة داخل

قطاعات الدولة المختلفة. وعبر سنوات الطفرة، كان سوق العمل بشقيه، العام والخاص، يبدي قدرته على استيعاب كل مخرجات مؤسسات التعليم العالي على مختلف التخصصات والمستويات.

وفي منتصف الثمانينات الميلادية انخفضت أسعار النفط في السوق العالمية، مما أدى إلى تدني عوائد الدولة المالية وإلى تقلص الموازنات والإنفاق الحكومي، وغير كل ذلك من سياسة الدولة السابقة حول الخريجين الذين يفضلون العمل في القطاع الحكومي والذي ترى الدولة أن قطاعاتها وصلت منهم إلى مرحلة التشبع وبذلك قررت التخلي عن سياستها في إجبار خريجي الجامعات بالعمل في قطاعاتها المختلفة والسماح لهم بالعمل في القطاع الذي يرغبونه. إن تلك الفترة على حسب ما يرى الجلال (١٤١٦هـ) كانت بداية ظهور مشكلة البطالة -ليس في المملكة فحسب- بل في معظم دول الخليج حيث يقول "وفي أواسط عقد الثمانينات الميلادية تراجعت الموارد المالية للدولة نتيجة لانخفاض أسعار النفط في السوق العالمية فانخفضت معدلات النمو الاقتصادي وبدأت تظهر على السطح مشكلة بطالة بين المواطنين، ومنهم خريجي مؤسسات التعليم العالي، ليس في المملكة العربية السعودية فحسب، بل في معظم دول الخليج العربية." (الجلال، ١٤١٦هـ :١٤٦).

٤

ويتوقف الدولة عن استحداث وظائف جديدة وحصر التعيين على الشاغر منها فان الضغوط الشعبية والرسمية تزايدت على القطاع الخاص الذي اصبح مطالبا بان يستوعب المزيد من الخريجين، وفي ذلك يرى النويصر (١٤٢١هـ) " إن تدني عوائد الدولة المالية أدى إلى تقلص الموازنة والإنفاق الحكومي وعندها وصل القطاع الحكومي، وهو الموظف الأكبر للخريجين، إلى مرحلة التشبع وبالتالي تحولت الأنظار إلى القطاع الخاص لعله يستوعب العدد الأكبر منهم، إلا انه لم يتمكن من ذلك لأسباب متعددة ". (النويصر، ١٤٢١هـ :٣).

القطاع الخاص من ناحيته يفضل التعامل مع العمالة الوافدة بعدما توطدت علاقته بها خلال سنوات الطفرة ووجد من خلالها مكاسب مادية كبيرة يفضل الاستمرار في جنيها حتى لو كانت على حساب الوطن والمواطن على حسب ما ترى الأوساط الشعبية والرسمية. ويرد القطاع الخاص بالتشكيك في سلوك وأسلوب الخريج السعودي إلى جانب نوعية تأهيله والتي يرى أنها كلها مجتمعة لا ترقى بالفرد السعودي إلى مستوى الرضا عنه في القطاع الخاص بالمقارنة مع غيره من غير السعوديين.

مؤسسات التعليم من ناحيتها- وكأنها لم تستوعب مشكلة البطالة ولا التغيرات التي طرأت في مجالها، ولا الظروف المالية في الفترة الحالية- استمرت في تخريج أعداد كبيرة من الخريجين والدفع بهم إلى سوق العمل في القطاع الخاص دون التركيز على ملائمة مؤهلاتهم لحاجاته حسب ما يرى النويصر(١٤٢١هـ) الذي يقول :"مؤسسات التعليم العالي استمرت في قبول وبالتالي في تخريج المزيد من الطلاب والدفع بهم إلى سوق العمل الذي يشكو من عدم ملائمة مؤهلاتهم لحاجاته". (النويصر ، ١٤٢١هـ :٣)

وعلى الرغم من كل المحاولات التي تبذل خاصة في الآونة الأخيرة سواء من قبل الأوساط الرسمية أو غير الرسمية، إلا أن أعداد العاطلين عن العمل في ازدياد، ونسب البطالة مستمرة في الارتفاع. ويزيد من تعقيد المشكلة أكثر ندرة وعدم توفر البيانات الدقيقة التي توضح حجم البطالة أو النسب التي وصلت إليها، إلا أن المتوفر من الإحصائيات تكاد تجمع على تفاقم المشكلة وارتفاع نسب البطالة بين الخريجين من سنة إلى أخرى.

ونظرا لما تحظى به مشكلة البطالة من اهتمام على كافة الأصعدة، ولما يترتب عليها من تداعيات على مستوى الفرد والمجتمع، فقد جاءت هذه الدراسة كمجهود متواضع يسعى لإلقاء بعض الضوء على الوضع العام للبطالة والعمالة في المجتمع العربي السعودي والتعرف على أهم العوامل والمتغيرات المؤثرة

فيها والمتأثرة بها، خاصة فيما يتعلق بالتعليم والاقتصاد، أملا في التوصل إلى ما يساعد في فهم هذه القضية الهامة فهما سليما لابد منه كخطوة أولى نحو التصدي لها بأقصى فاعلية ممكنة.

مشكلة الدراسة وأهدافها وتساؤلاتها:

أ- مشكلة الدراسة :

تعتبر مشكلة العاطلين عن العمل وخاصة من يحملون مؤهلات جامعية ملائمة لحاجات المجتمع واحتياجات السوق من أهم المشكلات التي تستحوذ على تفكير واهتمام الأوساط الشعبية والرسمية في المملكة العربية السعودية. وقد اصبح إيجاد فرص عمل مناسبة للمواطنين السعوديين وإحلالهم مكان العمالة الوافدة قضية هامة على المستويين الرسمي و الشعبي تتناولها وسائل الإعلام المختلفة وتناقش في الندوات والمؤتمرات العلمية. ففي الندوة العلمية الأولى التي نظمتها وزارة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية بعنوان: "التعليم العالي في المملكة العربية السعودية: رؤى مستقبلية" في مدينة الرياض خلال شهر شوال (١٤١٨هـ)، كان موضوع العلاقة بين التعليم العالي وسوق العمل هو المهيمن على محاور الندوة و الدراسات التي طرحت فيها و قد بلغ عدد الدراسات التي دارت حول ملاءمة مخرجات التعليم العالي من السعوديين لسوق العمل (١٤) دراسة مثلت نحو (٣١ %) من مجموع الأعمال المقدمة في الندوة." (النويصر، ١٤٢١هـ :٤) ٦

من ناحية أخرى فان تعداد السكان الذي أجري في عام ١٤١٣ للهجرة يوضح ان عدد السعوديين المتعطلين عن العمل من حاملي المؤهلات الجامعية وصل إلى ما مجموعه (٢٢٤٧٣) شخص، يمثل الذكور ما نسبته (٥٠,٤%) منهم بينما الإناث يمثلن ما نسبته (٤٩,٦ %) من مجموعهم الكلي. (وزارة التخطيط، ١٤١٣هـ :٧١). علاوة على ذلك فان رئيس ديوان الخدمة المدنية سابقا، وزير الخدمة المدنية حاليا، يؤكد على وجود ما يقارب الخمسين

ألف خريجة ممن لديهن الرغبة في العمل ولكن لا تتوفر لهن الفرص المناسبة. (الفايز، ١٤١٧هـ :٢٤).

وفي الوقت الذي لم تقدم فيه الجهات المسؤولة أي بيانات رسمية عن مدى حجم المشكلة من حيث أعداد العاطلين عن العمل أو نسب البطالة إلا أن كثيراً من وسائل الإعلام على المستويين المحلي والإقليمي حاولت الاجتهاد في إحصاء أعداد العاطلين وتقدير نسب البطالة. فقد ورد في جريدة الشرق الأوسط جريدة سعودية تنشر في بريطانيا، أن "هناك إحصائيات غير رسمية ذكرت أن نسبة البطالة في السعودية تتراوح بين ١٠-١٥ في المائة." (الشرق الأوسط ، ١٨- سبتمبر، ٢٠٠١). كما نقل عن محمد السهلي، مدير صندوق الموارد البشرية، قوله "ليست هناك أرقام رسمية عن البطالة ولكن تقديراتي كباحث اقتصادي تشير إلى أن المعدل نحو (٢٠) في المائة".(الشرق الأوسط ، ١٨- سبتمبر، ٢٠٠١). وفي الجزء الاقتصادي من الجريدة نفسها توضح انه "قدر تقرير للبنك السعودي الأمريكي صدر أخيراً معدل البطالة عند (١٤) في المائة في عام ٢٠٠٠ يرتفع إلى (١٥) في المائة في عام ٢٠٠١". (الشرق الأوسط ، ١٨- سبتمبر، ٢٠٠١). أما فيما يتعلق بمشاركة المرأة في سوق العمل فيؤكد عبد الواحد الحميد، الأمين العام لمجلس القوى العاملة، "أن نسبة توظيف المرأة في سوق العمل نسبة ضئيلة جدا لا تتجاوز (٥) بالمائة." (الشرق الأوسط، ١٨- سبتمبر، ٢٠٠١). ٧

ويؤكد الزبيدي (٢٠٠١م) ارتفاع البطالة "حيث ارتفعت نسبة البطالة لتصل إلى حوالي (١٤) في المائة من القوى العاملة المحلية وخاصة بين حملة الشهادات العلمية من السعوديين ، إضافة إلى زيادة تأكيده للمعلومات الإحصائية الرسمية على أن (٥) في المائة من العاطلين يحملون شهادات جامعية." (عمر الزبيدي-الشرق الأوسط ، ١٨- سبتمبر، ٢٠٠١).

وعلى الرغم من تضارب المعلومات وتبايناتها حول أعداد العاطلين أو نسب البطالة في المملكة العربية السعودية فان المسؤولين ظلوا على الدوام يؤكدون عدم صحة تلك المعلومات أو البيانات المنشورة، حيث يؤكد عبد الواحد الحميد، الأمين العام لمجلس القوى العاملة، أن جميع الإحصائيات والأرقام المتداولة عن البطالة في السعودية مبالغ فيها." (الشرق الأوسط ، ١٨- سبتمبر، ٢٠٠١). ويذكر القديحي (٢٠٠١م) أن وزير العمل والشؤون الاجتماعية ، علي النملة، لا يقر بنسب البطالة المتداولة، في قوله "وتفى النملة أن يكون مستوى البطالة في السعودية يبلغ (٢٠) في المائة حسب ما طرحته أخيرا إحدى الدراسات." (أنيس القديحي-الشرق الأوسط ، ١٥-نوفمبر، ٢٠٠١).

وعلى الرغم من الأبعاد المختلفة والعوامل الكثيرة المتداخلة المؤثرة والمتأثرة بالبطالة إلا أن الأوضاع الاقتصادية تبقى من أكثر العوامل المؤثرة فيها والمتأثرة بها. وفي تقييمه لمستقبل الأوضاع الاقتصادية فيما يتعلق بالبطالة، يذكر البنك الدولي أنها تشير إلى مزيد من الضيق، والى زيادة العرض على الطلب بين العمالة في كافة أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية، خاصة مع استمرار عدم التوافق بين المؤهلات التي يحتاجها سوق العمل والتي يحملها الداخلون الجدد للسوق".(صندوق النقد الدولي، ١٩٩٧م :١١)

وبزيادة عدد الخريجين من سنة إلى أخرى، فان مشكلة البطالة تزداد سوءا يوما بعد يوم، وأصبحت من المشكلات المحبطة لمحاولي التخفيف من وطأتها، وفي ذلك يذكر البستاني أن مسالة تعطل الخريجين "قد تحولت إلى قضية (Issue) بحكم استمراريتها، والى أزمة (Crisis) بواقع انتشارها، ثم تبلورت إلى معضلة (Dilemma) نتيجة للإحباط العرافق لعدم التمكن من معالجتها. (البستاني، ١٩٩٣م :٧٧)

٨

ب- أهداف الدراسة:

قد يكون من الصعب الإلمام بكل العوامل المؤثرة في كل من البطالة أو العطالة أو العوامل المتأثرة بأي منها نظرا لكثرة تلك العوامل ولتشعباتها ، إلا أننا في هذه الدراسة النظرية سنحاول الاقتصار على ابرز تلك العوامل.

ولعله من المفيد قبل الغوص في خضم هذه المشكلة أن تكون من أولى أهدافها محاولة تقديم تصور عن الوضع العام للبطالة والعمالة في المجتمع السعودي ومعرفة السمات العامة التي تميزها عن غيرها من القوى العاملة في البلدان الأخرى.

ولأن أهمية مشكلة البطالة لا تنبع من كونها مشكلة في حد ذاتها بل تتعدى الأهمية ذلك إلى سلسلة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية المتعلقة بها، فان هذه الدراسة ستحاول استعراض الانعكاسات السلبية المرتبطة بالبطالة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والأمني من خلال الأدبيات والبحوث المتوفرة.

ونظرا للتأثير المتبادل بين التعليم والبطالة، فإننا من خلال هذه الدراسة كذلك نود أن نلقي مزيدا من الضوء على العلاقة الحالية بين التعليم والعمل في ظل المتغيرات المحلية والعالمية. كما نحاول فيما يتعلق بالبطالة معرفة الدور الذي يجب أن تلعبه مخرجات التعليم من الخريجين في حفظ التوازن بين من سيتجهون أو يوجهون إلى تلبية حاجات المجتمع ، والخريجون الأخرون الذين عليهم الاتجاه لتلبية حاجات السوق. وهنا نحاول استعراض بعض الانعكاسات السلبية المحتملة على مستقبل سياسة التعليم العالي من جراء البطالة من جهة، ومن جراء الضغوط التي تتعرض لها تلك السياسة في الوقت الحاضر لتوظيف التعليم في خدمة السوق وأصحابه على حساب المجتمع وأفراده الأخرين الذين تتزايد حاجاتهم التعليمية والاجتماعية والصحية يوما بعد يوم وتحتاج إلى مزيدا

من الخريجين لتوفير تلك الحاجات في الوقت الذي تنقلص فيه حاجات السوق من الخريجين كما وكيفا بمرور الوقت.

وبما ان الاقتصاد المحلي عادة ما يتأثر بالاقتصاد العالمي فإن هذه الدراسة ستحاول استعراض التغيرات الحالية على مستوى الاقتصاد العالمي ومدى تأثير تلك التغيرات على تباينات الدخل القومي وبالتالي انعكاس كل ذلك على مشكلة الفقر بشكل عام، كما انه سيكون من أهداف الدراسة استشراف مستقبل العمل في ظل تأثير العولمة الاقتصادية على بيئته وطبيعته ومؤسساته، إضافة إلى استعراض تاريخ العمل الاجتماعي في مجالي البطالة والعمالة وتقديم رؤية اجتماعية لما يجب ان يكون عليه هذا الدور في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة.

وأخيرا سنحاول في هذه الدراسة الإسهام في تقديم بعض المقترحات العملية والتوصيات الواقعية التي من الممكن أن تسهم في تفهم المشكلة بشكل أفضل وبالتالي قد تساعد صانعي القرار في تبني سياسة تسهم في حلول ناجعة للمشكلة. ١٠

ج- تساؤلات الدراسة:

لعله من المفيد في هذه الدراسة لنا ونحن نلحظ عدم التوازن في التوزيع العام للقوى العاملة في المجتمع السعودي أن نتساءل عن أهم سماتها العامة التي تميزها عن غيرها من القوى العاملة في البلدان الأخرى ، وبالتالي فانه سيتم طرح السؤال التالي:

- ما هي أهم السمات الخاصة للعمالة في المجتمع السعودي والتي تميزها عن غيرها من القوى العاملة في البلدان الأخرى؟

ولأن التعليم والعمل وما يرتبط بهما من مشكلات كالبطالة كل منها يتأثر ويؤثر في الآخر فإن جزءاً من تساؤلات هذه الدراسة سيتركز حول مدى تأثير الظروف الحالية وخاصة الظروف الاقتصادية سواء كانت محلية أو

عالمية على العلاقة التي تربط بين عاملي التعليم والعمل، وبالتالي فانه سيتم طرح السؤال التالي:

- ما هي طبيعة العلاقة بين التعليم والعمل في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة؟

كما ستحاول هذه الدراسة التساؤل عن الدور المستقبلي لمؤسسات التعليم العالي، في ظل الظروف التي يتقلص فيها استيعاب السوق لخريجيها وتتزايد فيها سطوة أصحاب السوق على توجهات سياساتها من جهة، وفي ظل زيادة الطلب على خريجي تلك المؤسسات للتعامل مع متطلبات المجتمع التعليمية والصحية والاجتماعية الملحة والمتزايدة من جهة أخرى، وبالتالي فانه سيتم طرح السؤال التالي:

- ما هو الدور المتوقع من مؤسسات التعليم العالي فيما يتعلق بحاجات المجتمع واحتياجات السوق؟

١١ وسيكون لزاما علينا في هذه الدراسة ان نتساءل عن الدور الحالي الذي تلعبه العولمة الاقتصادية ومدى تأثير فعلها على بيئة وطبيعة العمل من ناحية وعلى حالة توزيع الدخل القومي داخل المجتمعات، وبالتالي فانه سيتم طرح السؤال التالي:

- ما الدور الذي تلعبه العولمة الاقتصادية حاليا فيما يتعلق بطبيعة العمل من ناحية أو فيما يتعلق بتوزيع الدخل القومي من ناحية أخرى؟

وأخيرا فانه سيتم التساؤل عن الدور الذي قام به ناشطو العمل الاجتماعي فيما يتصل بمجالي البطالة والعمالة وعن الدور المتوقع منهم في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة، وبالتالي فانه سيتم طرح السؤال التالي:

- ما هو الدور الذي لعبه ناشطو العمل الاجتماعي في مجالي البطالة والعمالة وما هو الدور المتوقع منهم في المستقبل؟

الإجابة على تساؤلات الدراسة:

أ- سمات القوى العاملة في المملكة العربية السعودية:

للقوى العاملة في المملكة العربية السعودية خصائصها العامة التي تميزها عن غيرها من البلدان الأخرى ولعل من أهم ملامحها انخفاض نسبة المشاركة الكلية للسعوديين، الذين هم في سن العمل، في حجم القوى العاملة. هذه النسبة حسب رأي السلطان (١٤١٩هـ : ٤٧٠) منخفضة جداً عند مقارنتها بالمعدلات العالمية. وبنهاية الخطة الخمسية السادسة في عام (١٤٢٠هـ) لم يصل حجم مشاركة السعوديين العاملين الى الحجم الكلي للسعوديين الذين هم في سن العمل الا إلى ما نسبته (٣٢,٨%) ولا يتوقع لحجم مشاركة العاملين أن تتعدى ما نسبته (٣٤,١%) بنهاية عام (١٤٢٥هـ) حسب الخطة الخمسية السابعة المعدة من قبل وزارة التخطيط. وقد يرجع انخفاض نسبة مشاركة السعوديين في سوق العمل لمن هم في سن العمل، الى انخفاض نسبة مشاركة الإناث من السعوديات في الحجم الكلي للقوى العاملة. ١٢

كما أن من أهم الملامح العامة للقوى العاملة في المملكة العربية السعودية الاعتماد الكبير على غير السعوديين الذين يشكلون الغالبية وبنسبه تقرب من (٦٥%) من المجموع الكلي للقوى العاملة البالغ (٧,٢) مليون شخص وبهذا فان نسبة السعوديين الذين يعملون الى حجم القوى العاملة في المملكة لا تصل إلا إلى ما يقرب من (٣٥%) حسب ما ذكر السلطان (١٤١٩هـ:٤٧٤). وقد استمرت الزيادة في حجم القوى العاملة غير السعودية على الرغم من التراجع الاقتصادي الذي تمر به المملكة بعد انخفاض الإيرادات النفطية حسب ما يرى الفارس (١٤١٨هـ:٥٩) . وقد يكون للقطاع الخاص الدور الرئيس في ارتفاع نسبة غير السعوديين عن غيرهم من السعوديين بحكم اعتماده الكبير عليهم.

ولعل من أهم ما يلاحظ في تركيبة القوى العاملة في المملكة العربية السعودية انخفاض نسبة مشاركة الإناث من السعوديات حيث بقيت دون مستوى (٥,٥%) عبر خطط التنمية المتعاقبة وليس من المتوقع أن تزيد نسبة مشاركتهن عن (٥,٨%) من المجموع الكلي للقوى العاملة في المملكة العربية السعودية حسب توقعات الخطة الخمسية السادسة.

وتتوزع القوى العاملة في المملكة العربية على كل من القطاعين العام والخاص بحيث تتركز معظمها في القطاع العام بالنسبة للسعوديين، في الوقت الذي تشكل العمالة غير السعودية النسبة الكبرى من القوى العاملة في القطاع الخاص. اما الإناث من السعوديات اللاتي لم تصل نسبة مشاركتهن إلا إلى اقل من (٦%) من حجم القوى العاملة الكلي، فان جلهن يتركزن في القطاع العام وتحديدا في قطاع التعليم، واما نسبة تواجدهن في القطاع الخاص فلا تكاد تذكر.
كما انه يجب التذكير الى أن كثير من الاعتبارات الثقافية مازالت تلعب دورا مهما في التركيبة العامة للقوى العاملة في المملكة العربية السعودية والبعض من تلك الاعتبارات يصل تأثيره إلى الحد من انخراط السعوديين في بعض المهن كما أن قيودا كثيرة مازالت تفرض على مكان وطبيعة عمل المرأة. علاوة على ذلك فان العائد المادي والمعنوي، إضافة الى الأمن الوظيفي وحقوق التقاعد المستقبلي، مازالت تجذب الكثير من السعوديين الى العمل في القطاع العام (الحكومي) مقارنة بالقطاع الخاص.

١٣

ب- البطالة والتعليم:

البطالة مشكلة ذات أبعاد مختلفة تتداخل فيها المتغيرات والعوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسة والثقافية، إلا أن التعليم يرتبط بشكل مباشر بها حيث يؤثر فيها ويتأثر بها ويظل المصدر الأول لوسائل مكافحتها باعتباره كما يراه النويصر (١٤٢١هـ :٢٠) "يلمس لمشكلات الأفراد والمجتمع".

أما كومز (١٩٨٧م:٢٢٧) فيرى أن العلاقة بين التعليم والعمل تقوم على افتراض قدرة النمو الاقتصادي على استيعاب مخرجات التعليم، وعلى هذا الأساس جرى التوسع في التعليم في كل البلدان سواء كانت نامية أو متقدمة، إلا أن الواقع في الدول النامية يحمل الكثير من الاحباطات في هذا المجال.

من ناحيته، فإن النويصر (١٤٢١هـ:٦٧) يرى أن وظائف التعليم وبخاصة التعليم العالي يجب أن لا تتوقف عند حد تزويد المجتمع بما يحتاجه من القوى العاملة، بل تتعدى ذلك إلى المساهمة في تحقيق أهداف الخطط التنموية بأبعادها المختلفة، ويرجع اختلال التوازن في سوق العمل من حيث العرض والطلب، إلى خلل في النظم الأخرى المحيطة بالمؤسسات التعليمية، إلا انه في الوقت نفسه لا يعفي المؤسسات التعليمية من تحمل جزء من المشكلة نتيجة لما يراه قصورا في أدائها.

وعلى الرغم من أن التعليم في حد ذاته استثمار في العنصر البشري، كما تقول بذلك نظرية راس المال البشري، إلا أن هناك من ينظر إليه على انه نشاط اقتصادي يتطلب مصروفات ويتوقع منه العوائد، والفارس (١٩٩٦م:١٨)، في هذا الخصوص، يفرق بين الاستثمار في العنصر البشري من جهة، وعن غيره من الاستثمارات ذات الأهداف المادية، والتي عادة ما تبنى على مبدأ الربح والخسارة. ١٤

ويعلل النويصر (١٤٢١هـ:٢٢) سياسات التوسع في التعليم العالي إلى الحاجة في استقطاب خريجي الثانوية، خاصة وان موصلة تعليمهم من الناحية الاقتصادية اقل كلفة، خاصة إذا ما أخذنا في الاعتبار الكلفة المباشرة لإعالتهم كعاطلين، متى ما تبنت الدولة ذلك، أو حتى متى ما أخذنا في الاعتبار الكلفة الاقتصادية غير المباشرة والمتمثلة في آثار الانحراف والجريمة المترتبة على البطالة. كما ان تبني مثل هذه السياسة مع خريجي الثانوية، الذين لم يتم استيعابهم في سوق العمل، أحد الأسباب التي جعلت البطالة تنتقل، على حد

قوله، من فئة متعلمة إلى فئة اكثر تعلما. وفي كل الحالات فان الدويصر (١٤٢١هـ:٢٢) يؤكد على انه "إذا كان التعليم داء فان المزيد منه دواء".

وفيما يتعلق بدور الجامعة، كإحدى مؤسسات التعليم العالي، وخاصة بعد تزايد أعداد العاطلين من خريجيها، فان نوفل (١٩٩٢م:٥٦) يؤكد على ان الجامعة أصبحت مدار نقاش بين من يرونها مركزا لإنتاج الفكر والمعرفة، وبين من ينظرون إلى دورها باعتبارها المسرح الذي على خشبته تطرح وتحل مشكلات المجتمع وفي مقدمتها، بحكم الضرورة، مشكلة البطالة.

وتكتسب بطالة فئة المتعلمين أهمية خاصة، كما يرى الكثيرون، ولا يمكن مقارنتها بالبطالة بين الفئات الأخرى، على اعتبار انه تم الاستثمار فيها بمبالغ كبيرة من ناحية وعلى اعتبارها شابة وواعية من ناحية أخرى، مما قد يجعلها تشكل تهديدا حقيقيا لاستقرار المجتمع والنظام فيه، حسب وجهة نظر كامل (١٩٨٩م:٦١٤). أما صالح (١٩٩٥م:٦٣) فانه يرى بان زيادة المعروض من المتعلمين تخل بمعادلة العرض والطلب وتجعل المفاضلة فيما بين المتعلمين تتطلب تصعيدا في المؤهلات المطلوبة من ناحية، والقبول بعائد مادي ومعنوي لا يتناسب مع تلك المؤهلات من ناحية أخرى.

١٥

ج- دور مؤسسات التعليم العالي:

وحول تقييم دور مؤسسات التعليم العالي في المجتمع السعودي فان الجبر(١٤١٤هـ) يرى بأنها حققت نتائج إيجابية كبيرة على المستوى الكمي بتخريج أعداد كبيرة، أما على المستوى النوعي، على حد تعبيره، فان نتائج الدراسات تؤكد تقصيرها في هذا المجال. وعن مخرجات التعليم العالي في المجتمع السعودي، من حيث البعد النوعي، فان الجبر يؤكد على أن مهارات الخريجين لا تتناسب مع متطلبات أي من القطاع العام أو الخاص.

وفيما يتعلق بالبطالة فان النويصر (١٤٢١هـ:١٦٠) يتوصل إلى نتيجة مفادها أن مجتمع الدراسة التي قام بها يحمل مؤسسات التعليم العالي جزءا كبيرا من المسئولية عن مشكلة بطالة خريجيها.

ويذهب القحطاني (١٤١٩هـ) إلى ابعد من ذلك حيث يؤكد على حاجة الخريجين إلى التدريب قبل دخولهم إلى سوق العمل، في إشارة إلى عدم كفاية تأهيلهم قبل التخرج، مؤكدا في الوقت نفسه على أن سياسة القبول في بعض الجامعات تخضع لقدراتها الاستيعابية وإمكاناتها المادية اكثر من خضوعها لاحتياجات السوق.

وللمقارنة بين واقع بيئة العمل وبيئة مؤسسات التعليم العالي، فان أبو بطانة (١٩٩٠م:٣٩) يرى ان بيئة قطاع الإنتاج والعمل تتمتع بالحيوية والديناميكية والتغير وسرعة استيعاب والتأقلم مع المستحدثات التقنية، على عكس بيئة التعليم في مؤسسات التعليم العالي التي لا تشهد نفس الدرجة من الحركة والديناميكية، وبالتالي تشهد بطئا في عمليات التغيير، خاصة على مستوى السياسات والبرامج. ١٦

ويرجع الفارس (١٤١٨هـ) التغيير السريع في بيئة العمل بالمقارنة مع بيئة التعليم في مؤسسات التعليم العالي إلى أن " قطاع التعليم العالي يخضع في تطوره إلى اعتبارات اجتماعية وسياسية وبدرجة اقل اقتصادية، أما سوق العمل فهو كيان عالي الديناميكية ولا يخضع للمتغيرات المحلية فقط، وانما للمتغيرات الخارجية أيضا". (الفارس،١٤١٨هـ: ٥٦).

د- البطالة وتأثير الاقتصاد العالمي:

لعل سياسات العولمة الاقتصادية سيكون لها اكبر الأثر على الاقتصاد المحلي والعالمي من ناحية، وعلى مستقبل وطبيعة العمل ومؤسساته من ناحية أخرى، حيث يرى رفكن (Rifkin,1995) أننا في خضم الثورة الصناعية

الثالثة (Third Industrial Revolution) التي بدلت وتبدل مواقع الملايين من العاملين وقضت على كثير من المهن أو غيرت فيها.

من جهته، يرى هيد (Head,1996) انه ظهر في الأفق ما يطلق عليه الاقتصاد الذي لا يرحم، ومن ملامح هذا الاقتصاد تفشي عدم العدالة والمساواة وضعف قوة العاملين القائمين بالأعمال أمام تسلط رجال الأعمال، وتحكم اكبر من أصحاب الأعمال في مصير وحياة طالبي أو شاغلي الوظيفة، علاوة على تدني العائدات المادية والمعنوية لتلك الوظائف والأعمال.

ويذهب رفكن (Rifkin, 1995) إلى القول بان العمل كما عهدناه لن يستمر لفترة طويلة، حيث يرى أن التطور المستمر في شئون الإنتاج، من حيث التنظيم والترتيب، علاوة على الميكنة، كلها ستقود في المستقبل القريب إلى نهاية العمل (The End of Work)، نهاية العمل على حسب ما يرى، زادت من احتمالية بل و من ضرورة تقليص ساعات العمل، كما أنها فصلت مفهوم الدخل عن مفهوم العمل من جهة، وجليت معها بحكم الضرورة مفهوم ومطلب "الدخل السنوي المضمون" (Guaranteed Annual Income) من الجهة الأخرى.

١٧

أن عالما بلا عمل، حسب ما يرى سميث وجو (WWW: World Without Work) (Smith & Joe, 1994) لن يبق فيه المجال الا للمتطوعين من الأفراد للعمل في المؤسسات الخيرية وغير النفعية، انطلاقا من مبدأ ان الدخل حق متى ما تعذر على الفرد العمل من اجله وان العمل الاجتماعي واجب لمن يريد الحصول على ذلك الحق، أو بعبارة أخرى، اجر اجتماعي مقابل خدمة اجتماعية (Social Wage for Social Service).

ولعل من أهم ملامح هذه المرحلة تلك التباينات الكبيرة في المداخيل الاقتصادية حيث ما يزال نصيب الفرد من الدخل آخذ في التدني، خاصة لمن هم

في أسفل السلم الاقتصادي، بينما يتزايد لمن هم في أعلى ذلك السلم. كما إن المسافة بين الأقلية الذين يملكون كل شي والأكثرية الذين لا يملكون أي شئ (Have and Have not) آخذة في الاتساع. كما يجب التذكير الى ان سرعة وحجم تلك التباينات تختلف من فترة لأخرى بناءاً على الظروف والسياسات الاقتصادية لكل مجتمع.

وكما يرى كروقمان (Krugman, 1997) فانه اصبح من الصعب أن لم يكن من المستحيل على الطبقة الفقيرة أن ترتقي وتصل إلى مستوى الطبقة الوسطى في الوضع الاقتصادي الجديد، إلا أن الهبوط من الوسطى إلى الفقيرة اصبح وضعا مألوفا. أن أولئك الذين في وسط السلم الاقتصادي لم ولن يعد بمقدورهم المحافظة على أماكنهم في وسط ذلك السلم، حيث لن تتاح الفرصة الا لنفر قليل جدا منهم في الصعود إلى مستويات أعلى في درجات السلم الاقتصادي، إلا أن جلهم أن لم يكن جميعهم، في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة، سيفرض عليهم التكدس مع الأغلبية في اسفل السلم الاقتصادي. كما ان عدد ليس بقليل منهم هبط أو سيهبط إلى مستوى ما تحت خط الفقر. ١٨

من ناحية أخرى، فان هيد (Head, 1996) يوضح أن مكان العمل قد تغير بفعل التحول في السياسات والاستراتيجيات التي هدفت إلى زيادة الإنتاج وخفض تكاليف العمالة، وهذه بدورها قامت بتبسيط أدوات الإنتاج، وبالتالي أزاحت العاملين المهرة واستبدلتهم بغيرهم من غير المهرة بعدما تبسطت تلك الأدوات.

كما أن الانخفاض في عدد الوظائف في القطاع الصناعي، والذي عادة ما ارتبط بالأجور المرتفعة نسبيا، تزامن مع زيادة في الوظائف المتعلقة بالقطاع الخاص، وخاصة في مجال الخدمات، وهي وظائف عادة ما تكون ذات أجور منخفضة، ويعود الفضل في ارتفاع الأجور في القطاع الصناعي إلى تجذر النقابات في ذلك القطاع. لقد وجد دانزفر ووابنبرج

(Danziger & Weinberg, 1994) أن متوسط دخل رؤساء الشركات كان يزيد بما مقداره (٢٠) ضعفا عن متوسط دخل العاملين بها في عام (١٩٦٥م)، وان متوسط دخلهم الآن في عام (١٩٩٧م) يزيد بأكثر من (١١٥) ضعفا عن متوسط دخل العاملين. وقد قدر فريمان و كاتز (Freeman and Katz,1994) أن الانخفاض في الانضمام إلى الاتحادات يفسر ما مقداره عشرون في المائة من الزيادة في عدم المساواة بين عائدات الإدارة والعاملين.

وفي مقابل القطاع الصناعي، فان قطاع الخدمات سيستمر في النمو وبالتالي في خلق مزيد من فرص العمل، إلا أن هذا سيكون على حساب قطاعات أخرى ستتقلص بها الأعمال مثل قطاع الزراعة و الصناعة. فمنذ ١٩٥٥م وجد جينزبيرج (Ginzberg,1982) أن نسبة العاملين في القطاع الزراعي، على سبيل المثال، قد انخفضت من (٤٠%) إلى (٣%) من الإجمالي العام للعمالة، كما انه بين عامي(١٩٦٠م و ١٩٩٠م) انخفضت أعداد العمالة في القطاع الصناعي بمعدل النصف، حسب ما وجد هيلبرنر (Heilbroner,1995). وهناك توقعات تقول بانه بمنتصف القرن الواحد والعشرين لن يبق هناك وجود لمن يسمون بالبلو كلرز (أصحاب الياقات أو البدل الزرقاء) (BlueColors) من العاملين، حسب ما يرى رفكن (Rifkin, 1995)، وسيكون قد تخطاهم التاريخ وأصبحوا من ضحايا العولمة السريعة والمستمرة نحو الاعتماد على كفاءة التكنولوجيا.

١٩

كما ان التطورات الأكثر دراماتيكية والمتعلقة بالعمل والبطالة، خاصة في القطاعات الصناعية، خلقتها الشركات الكبيرة من جراء ما يسمى بسياسات إعادة الهيكلة، والتي نتج عنها تسريح أعداد كبيرة من العاملين فيها، الا أن التطورات الدراماتيكية المتعلقة بظروف العمل لم تتوقف عند هذا الحد، بل تزايدت مع ظاهرة اندماج الشركات الكبرى مما نتج عنه المزيد من التسريح

للكثير من العاملين. أن تقلص حجم الشركات متوسطة الحجم إلى مؤسسات صغيرة واندماج الشركات الكبيرة منها في شركات اكبر حجما، يهدف في المقام الأول إلى التخلص من مزيد من العاملين من جهة، والى التضييق على الاتحادات والجمعيات العمالية من جهة أخرى. لقد تزامنت تلك التطورات الدراماتيكية مع تطور وانتشار التقنية، بما فيها الكمبيوترات والربوتات، وكل ذلك أدى بدوره إلى مزيد من التناقص في أعداد العاملين، اما بالنسبة لمن بقوا في تلك المؤسسات فان هناك زيادة في أعداد من لا يتمتعون بضمانات صحية أو مستحقات تقاعدية.

ان ما يزيد الموقف ضبابية، ان بزوغ أي من الصناعات الجديدة التي ستوظف العديد من العاملين كما في الفترات السابقة لن يتكرر، ولن تكون هناك تلك الصناعة الجديدة في أي من المجالات، ولذلك فإن الوعي بهذه الحقائق يجب طرحه بكل صراحة في المجتمع بصفة عامة، وعلى المهتمين بالشأن الاجتماعي والاقتصادي بصفة خاصة. لقد أكد رفكن (Rifkin, 1995) انه بعد طول انتظار وبعد التوقعات الإيجابية والبداية المتعثرة، فإن الكمبيوترات والاتصالات وما ارتبط بذلك من تقنية وضعت بصماتها على أماكن العمل وعلى الاقتصاد بشكل عام وقامت بدورها بإلحاق المجتمعات بما يسمى الثورة الصناعية الثالثة (Third Industrial Revolution)، وعلى عكس العقود السابقة، فإن صناعة الكمبيوترات ووسائل الاتصالات والمعلومات لم توظف الكثير ممن لم يجدوا العمل في السابق، على العكس من ذلك، فقد فقدت هذه الصناعة جزءاً من الموظفين بها لان طبيعة كثير من مهامها كانت لمحاولة زيادة الإنتاج وخفض العمالة بالإضافة إلى خفض الجهد والوقت وكلها في النهاية تقلص من أعداد العمالة المطلوبة.

هـ- البطالة والعمل الاجتماعي:

إن مفهوم وعوالب العمل والبطالة ألقت بظلالها الواسعة على تطور العمل الاجتماعي بشكل كبير، ولعل قضية البطالة والعطالة سواء كانت متقطعة أو مستديمة بالإضافة إلى قضية الأجور المنخفضة وما ينشأ عنها من فقر وحاجة وبالتالي ما يترتب على كل ذلك من مشكلات اجتماعية أخرى يجعل العمل وما يتصل به من قضايا ومشكلات من الأمور التي تصب في صلب اهتمامات العمل الاجتماعي. ويرى ريتش (Reich,1991) أن العمل الاجتماعي في القرن الواحد والعشرين سيتأثر بشكل اكبر بالاقتصاد العالمي، لما للأخر من تأثير على زيادة اتساع الهوة بين أصحاب المداخيل العالية وأصحاب المداخيل المتدنية، كما ان طبيعة العمل وفترة بقاء الإنسان فيه ستتأثر تبعا لذلك.

من ناحية أخرى و على المستوى المهني، فقد ارتبط تاريخ العمل الاجتماعي بالوضع الاقتصادي، وبالتالي بمشكلة البطالة، وبرزت جهود الناشطين الاجتماعيين بشكل كبير في التخفيف من تأثير البطالة على المهاجرين، وبخاصة الذين هاجروا الى المناطق الحضرية. كما ان الحوادث أثناء تأدية العمل، وقضايا السلامة وما يتبع ذلك من إعاقات وبالتالي احتياجات، بالإضافة إلى الأمراض المتعلقة ببعض المهن، كانت ولا زالت من القضايا المهمة للعاملين في المجال الاجتماعي على المستوى المهني.كما أن تشغيل الأطفال، وقضايا الصراع الدائمة بين الإدارة والعاملين، كانت ولازالت من القضايا التي سايرت اهتمامات وتطور العمل الاجتماعي والخيري. ٢١

لقد تزامن تطور العمل الاجتماعي كذلك مع التطورات التي حدثت على صعيد سوق العمل للتخفيف من تأثير السوق على مبدأ وحق تساوي فرص العمل، كما شمل دور العمل الاجتماعي ضمان العائد العادي العادل والمجزي عن العمل ، وتعدى دوره إلى التأكد من حالة بيئة العمل ومدى ملاءمتها لشروط الصحة والسلامة، والى التأكيد على الحقوق المشروعة والقانونية للعاملين.

لقد اكتسبت مهنة الخدمة الاجتماعية جزءاً كبيراً من أهميتها ومكانتها في المجتمعات المعاصرة من خلال ارتباطها الكبير بالمصلحين والناشطين في المجالين الاجتماعي والاقتصادي. وقد ركز العمل الاجتماعي بصفة عامة، والخدمة الاجتماعية على وجه الخصوص بكثير من الاهتمام على القضايا المتعلقة بالوظيفة وظروف العمل والتي كان من أهمها البطالة والعطالة سواء كانت مستمرة أو متقطعة أو موسمية. لقد كانت بداية اهتماماتها في هذا المجال العمل لتبني سياسات الحدود الدنيا التي لا يجب ان تنزل عنها الأجور، علاوة على التعويض المادي والعيني عن فترات البطالة أو العطالة، كما عملت على الحد من تشغيل القاصرين وضمان فتح مزيد من فرص العمل للإناث على وجه الخصوص.

وعلى مستوى المصنع اهتمت الخدمة الاجتماعية بالمشكلات الصحية والسلامة في مكان العمل، والمدافعة عن حقوق العاملين والمطالبة بتحسين الأجور. إضافة طبعا الى الاهتمام بحالة العاملين النفسية والاجتماعية والتي قد تحد من قدرتهم على الإنتاجية. ان ما نراه اليوم من ترابط كبير بين الفرد والأسرة والمجتمع من جهة، وبين أجواء وظروف العمل من الجهة الأخرى لتأكد تأثر إنتاجية الفرد في عمله بالظروف الأسرية التي يعيشها في البيت، ولتأكد في الوقت نفسه، مدى تأثير ضغوط العمل التي يتعرض لها العامل على علاقاته الأسرية داخل المنزل. ٢٢

ولعل أهم إسهامات الخدمة الاجتماعية تلك التي تمثلت في زيادة فرص العمل المتاحة للفئات الخاصة، التي طالما حرمت الفرصة في السابق للدخول بسهولة إلى سوق العمل، كما أن تزايد أعداد الإناث في الوظائف، بالإضافة إلى تزايد العاملين ممن لديهم إعاقات، سواء كانت جسمية "بدنية" أو عقلية، جاءت نتيجة جهود كثير من المصلحين والمشتغلين بالشأن الاجتماعي.

من الواضح ان السوق العالمية على المستوى الاقتصادي تمر اليوم بتغيرات متسارعة تتمثل أهمها في انخفاض مستوى المعيشة ليس فقط لمن لم يجدوا عملاً، بل ليشمل ذلك من هم على راس العمل من الأفراد. لدرجة ان الفقر لم يعد فقط كما في السابق يعزى في كثير من جوانبه إلى البطالة أو العطالة، وإنما اصبح ينظم الى قائمة الفقراء الكثير ممن على راس العمل لم تمكنهم العوائد المادية والعينية لتلك الوظائف والأعمال من الارتفاع إلى ما فوق خط الفقر.

البطالة وآثارها:

على الرغم من أن مشكلة البطالة من المشكلات الحديثة في المجتمع السعودي، إلا أن سرعة وتيرة تزايدها جعلتها من اكثر المشكلات مثاراً للاهتمام في الأوساط الشعبية والرسمية. ومع كل ذلك فان النويصر (١٤٢١هـ) يرى بان الدراسات التي تناولتها بشكل مباشر نادرة على غرار المجتمعات الأخرى التي يرى أنها أخضعتها للبحث والدراسة إلا انه في الوقت نفسه يرى أن ما تم من ٢٢
الدراسات حول مشكلة البطالة ركزت بشكل اكبر على استخدام المنهج الوصفي التحليلي وان معظمها كانت دراسات مكتبية اعتمدت على الأدبيات والتقارير.(النويصر، ١٤٢١هـ :٨٦)

وبما أن البطالة من المشكلات التي تنتشر في جميع المجتمعات فان زكي (١٤١٨هـ:٤٨٧) يربطها بالتخلف في الدول النامية وبما يسميه بمتناقضات الرأسمالية الحديثة في الدول الصناعية. ويؤكد في الوقت نفسه على قدرة الدول الصناعية على التعامل مع البطالة ومع آثارها من خلال نظم الرعاية الاجتماعية وضمانات الحدود الدنيا للأجور والمعيشة في حين أن الدول النامية تفتقر إلى مثل تلك السياسات الاجتماعية للتخفيف من آثار البطالة. كما يؤكد على مسؤولية فشل نماذج التنمية وضغوط الديون الخارجية كعوامل مرتبطة بالبطالة من الناحية الاقتصادية في الدول النامية.

والبطالة ليست مشكلة في ذاتها فحسب بل أن ارتفاع معدلاتها أيضا ينتج عنه سلسلة طويلة من المشكلات التي قد لا تنتهي، وقد تبدو للوهلة الأولى الآثار الاقتصادية للبطالة ، إلا انه سرعان ما تطرأ تبعا لذلك مشكلات أخرى على الصعيد الاجتماعي والأمني وهكذا تمتد آثارها لتشمل معظم مناحي حياة المجتمع.

أ- الآثار الاقتصادية للبطالة:

من الناحية الاقتصادية يتأثر المجتمع الذي ترتفع فيه نسب البطالة بمجموعة من الآثار السلبية فالناتج القومي الذي عادة ما يتناسب مع حجم العمالة، ينخفض عند ارتفاع معدلات البطالة، وبالتالي فان دخل الفرد يقل هو أيضا نتيجة لذلك وما هي إلا فترة حتى ينخفض مستوى المعيشة وعندها تضعف القوة الشرائية. يرى حويتي (١٤١٩هـ) ان البطالة من الناحية الاقتصادية "تؤثر على حجم الإنتاج والناتج القومي فيقل الدخل وينخفض مستوى المعيشة وتضعف القوة الشرائية، ويصاحب ذلك، على حد رأيه، زيادة في انتشار التوتر والشعور بالحرمان". (حويتي، ١٤١٩هـ:١٣٦). ٢٤

ومن بين كل الآثار السلبية للبطالة، فان تعطيل إمكانات الموارد البشرية والحد من إنتاجيتها يعتبر من التأثيرات السلبية الكبيرة والخطيرة للبطالة. كما ان حويتي (١٤١٩هـ) يرى أن البطالة تعتبر هدر لأهم موارد المجتمع، وهي الموارد البشرية، أو راس المال البشري. (حويتي، ١٤١٩هـ:١٣٥).

وعن بطالة المتعلمين، على وجه الخصوص، والتي يرى البعض فيها إهدار للأموال التي صرفت على التعليم، خاصة وان تلك المبالغ لا تعود بأي مردود على المجتمع متى ما بقي خريجو التعليم عاطلين عن العمل، فان ابو النور (١٩٩٤م :٢٠١) يرى أن عطالة المتعلمين تعني إهدارا لموارد المجتمع المخصصة للإنفاق على التعليم والتي كان من الممكن صرفها على جوانب

أخرى تنموية. ويذهب آخرون إلى ابعد من ذلك عندما يحسبون الآثار الاقتصادية لعطالة المتعلمين على عائدات الاستثمار والتي قد تكون سلبية أن لم تساوي الصفر وفي ذلك تقول فوزي (١٩٨٩م :١٠٥٣) أن العائد على الاستثمار في حالة بطالة المتعلمين تساوي الصفر، بل تتحول إلى قيمة سالبة إذا أخذنا في الاعتبار الآثار الاجتماعية والنفسية والسياسية السلبية للمشكلة.

من ناحية أخرى، وإذا ما أخذنا بمقولة ان راس المال جبان، فان الاستثمارات الأجنبية عادة ما تخشى الدخول إلى المجتمعات التي ترتفع فيها نسب البطالة بحكم أن تلك مؤشرات على عدم استقرار محتمل ويؤكد ذلك أبو النور (١٩٩٤م :٢٠٦) بقوله أن البطالة تؤدي إلى انخفاض تدفق الاستثمارات الأجنبية التي تخشى احتمالات عدم الاستقرار الناتجة عن البطالة.

ب- الآثار السياسية للبطالة :

٢٥ أما على المستوى السياسي وما يلامسه من نواحي أخرى كناحية الأمن القومي، ودرجة التسامح والسلم الاجتماعي، فان ارتفاع نسب البطالة عادة ما يصاحبها ارتفاع في الاضطرابات داخل المجتمعات سواء على المستوى المحلي أو القومي، ويؤكد مطر(١٩٩٣م :٨٤) أن هناك الكثير من الدراسات التي وجدت علاقة بين ارتفاع نسب البطالة والاضطرابات السياسة. كما أن مستوى التسامح داخل المجتمع وبين أفراده ينخفض مع ارتفاع معدلات البطالة، حيث يؤكد أبو النور (١٩٩٤م :٢٠٥) أن تلك الزيادة في معدلات البطالة يصاحبها ضعف في الولاء للوطن وزيادة في التطرف الفكري، خاصة عندما يجد عدد كبير من أفراد المجتمع صعوبة في الكسب والعمل ، وان ذلك في النهاية يؤثر على الاستقرار السياسي للمجتمع والدولة. ويؤكد مطر (١٩٩٣م:٨٢)، مرة أخرى، على دور البطالة في سخط الأفراد على المجتمع وفي عدم رضاهم عنه.

ج- الآثار الاجتماعية للبطالة :

أما على الصعيد الاجتماعي فان آثار البطالة السلبية لا تتوقف عند حد، بل تستمر في إحداث سلسلة مترابطة من المشكلات الاجتماعية الأخرى. فمشكلة البطالة من الناحية الاجتماعية قد تحد من قدرة الشباب على الزواج وبالتالي يلجأون إلى تأخيره لحين توفر الوظيفة وتجميع تكاليفه الباهظة نسبيا، وفترة التأخير هذه بالطبع لا تخلو من الانعكاسات السلبية. كما ان فترة تأخير الزواج قد تحد من قدرة الفرد على تحمل المسؤولية بوجه عام، وقد تحد من قدرته على تحمل مسئوليته الاجتماعية والطبيعية في مشاركة المجتمع ببناء أسرته المستقلة على وجه الخصوص، وهنا يؤكد أبو النور (١٩٩٤م :٢٠٣) على دور البطالة في التفكك الأسري والانحراف الأخلاقي، ويؤكد حويتي (١٤١٩هـ :١٢) من ناحيته أيضا أن زيادة ارتفاع نسب البطالة لا تسبب العزلة والاغتراب والإحباط فقط، بل يصاحبها عادة ارتفاع في معدلات الجريمة. كما ان زيادة معدلات البطالة، من ناحية أخرى، تحد من قدرة الأشخاص على مساعدة أنفسهم، وبالتالي يصبحون عالة على أسرهم وأبناء مجتمعهم، وهو ما أكده عبد ربه (١٩٨٧م :٩٩) من أن زيادة البطالة يصاحبها زيادة في أعباء الإعالة من قبل المجتمع نحو أبنائه المتأثرين بالبطالة. ٢٦

نتائج الدراسة:

لعل المتابع لمشكلة البطالة في المجتمع السعودي يدرك مدى القلق في كل من الأوساط الشعبية والرسمية من زيادة معدلاتها والشعور بالإحباط من جراء عدم كفاية الحلول في التعامل معها، وقد لا يكون هناك مبالغة في وصفها بمشكلة المشكلات الحالية.

والبطالة مشكلة ذات أبعاد كثيرة من أبرزها الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فهي تتأثر بتلك الأبعاد وتؤثر فيها ولذلك فان المتوقع لآثارها السلبية أن تمتد لتشمل الفرد والأسرة والمجتمع والأمة. كما أن البطالة

ظاهرة لا يخلو منها أي مجتمع، الا أن نسبها تتفاوت من مجتمع لاخر، وزيادة نسبتها عن معدلاتها الطبيعية تجعل منها مشكلة يتأذى منها الشعور الجمعي للمجتمع. وفي المجتمع السعودي، على وجه الخصوص، يمكن القول بان البطالة منتشرة بشكل كبير بين السعوديين، الا ان انتشارها بين المتعلمين منهم يبدو اكثر وضوحا.

وعلى مستوى الملامح العامة للعمالة في المجتمع السعودي فانه يلاحظ عليها انخفاض في نسبة مشاركة العاملين السعوديين ممن هم في سن العمل بصفة عامة والإناث على وجه الخصوص، حيث نسبة مشاركتهن لا تكاد تذكر. ويلاحظ أيضا انه في الوقت الذي تعاني فيه أعداد كبيرة من السعوديين من صعوبة الحصول على الفرص الوظيفية، نجد في المقابل أعدادا كبيرة من غير السعوديين تتحصل على فرص وظيفية اكثر من ذي قبل. كما يلاحظ عدم تناسب توزيع العمالة بين القطاعين العام والخاص من حيث الجنس والجنسية، فالسعوديون يتركزون بشكل كبير في القطاع العام، وفي المقابل يتركز غير السعوديين بشكل اكبر في القطاع الخاص. اما على مستوى الجنس فان غالبية الإناث أن لم يكن كلهن يتركزن في القطاع العام وتحديدا في مجال التعليم. ٢٧

من ناحية اخرى، فان القطاع العام المرغوب من السعوديين بحجة الأمن الوظيفي يؤكد على اكتفائه من القوى العاملة ولجأ الى الحد من استحداث الوظائف والاكتفاء بالتوظيف على الشاغر منها، أما القطاع الخاص في المقابل فانه فضل التعامل مع غير السعوديين من العاملين لاعتبارات كثيرة أهمها انخفاض كلفة غير السعوديين من العاملين بالمقارنة مع السعوديين. كما أن كثيرا من السعوديين تخلوا عن جزء كبير من مهنهم وحرفهم السابقة خلال سنوات الطفرة واصبح من الصعب عليهم اليوم الرجوع إليها وبالتالي أصبح اعتمادهم على الوظيفة في القطاع العام أو الخاص يشكل مصدر دخلهم الرئيس ان لم يكن الوحيد. وإذا كانت بعض الاعتبارات الثقافية الخاصة قد حدت من قيام بعض

السعوديين ببعض المهن والأعمال في الماضي، فان هناك اعتبارات أخرى مازالت اليوم تفرض قيودا كبيرة على طبيعة ومكان عمل المرأة في المجتمع السعودي.

ويمكننا القول بان الخلل في تنمية القوى العاملة في المملكة قد لازمها طيلة مسيرتها الطويلة وخاصة الخلل المتعلق بسمات تركيبتها العامة، الا انه يمكننا القول كذلك بان الظروف الاقتصادية خلال عصر الطفرة ساعدت في التغطية على ذلك الخلل وايجاد بعض الحلول المؤقتة والبديلة عن تنميتها التنمية السليمة.

على مستوى الإنتاج فان تحولا كبيرا قد حدث من جراء تحول معظم الأعمال من قطاعات الإنتاج المختلفة إلى وظائف معظمها تركزت في قطاع الخدمات واصبح هناك عدم تناسب بين من يعملون في قطاع الإنتاج ومن يعملون في قطاع الخدمات. ٢٨

على المستوى الاقتصادي، فان سنوات الطفرة أو الوفرة شهدت ضخ أموال ضخمة في المجتمع السعودي، صاحبها زيادة كبيره وسريعة في دخل الفرد السعودي، إلا أن فترة ما بعد الطفرة شهدت بداية ظاهرة ملحوظة في اقتصاد دول العالم الثالث، حيث تتكدس الثروة في يد أقلية يملكون كل شيء وأكثرية لا تكاد تمتلك أي شيء.

من ناحية أخرى، فانه ليست هناك أي بيانات يمكن الاعتماد عليها لتتبع تطورات ووضع القوى العاملة في المملكة وهذا يشمل عدم وجود إحصائيات رسمية عن أعداد العاطلين أو نسب البطالة، على الرغم من أهميتها كمؤشرات اقتصادية. ومع ذلك فان مشكلة البطالة تتفاقم وأعداد الخرجين تتزايد، ولم تظهر الاستراتيجيات المبذولة الفعالية الكافية في تحقيق نجاح يتناسب مع حجم المشكلة.

وبحكم التزايد السكاني الكبير، فان حاجات المجتمع الرئيسة في مجالات التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية تتزايد وبالتالي تتطلب المزيد من خريجي مؤسسات التعليم الجامعي، في الوقت الذي تتقلص فيه الحاجة إليهم في مجالات سوق العمل الأخرى.

وفيما يتعلق بالارتباط الطردي الوثيق الذي ظل على الدوام يربط التعليم بالوظيفة، والذي بناءً عليه كانت تزيد عوائد الوظيفة المادية واللامادية كلما زاد التعليم، تغيرت تلك العلاقة ولم تعد كما كانت عليه من حيث درجة القوة، وعلى الرغم من أنها أي العلاقة مازالت قائمة الا ان الاستمرار في انخفاضها يعطي من الدلائل ما يشير الى قرب سقوط نظرية تلك العلاقة، خاصة إذا ما علمنا ان عوائد الاستثمار في التعليم لم تعد تجز في تقديم الفوائد والعوائد المادية واللامادية المتوقعة اثناء الانتقال إلى مرحلة الوظيفة.

٢٩ وعن طبيعة العمل الاجتماعي، فانها ستتأثر بشكل أكبر من ذي قبل بالآثار المترتبة على سياسة الاقتصاد العالمي، التي من ملامح عواقبها زيادة الفقر واتساع الهوة بين أصحاب المداخيل العالية وأصحاب المداخيل المتدنية. بالإضافة الى تأثرها بملامح الاقتصاد العالمي الحديثة والمتمثلة في ضعف حيلة وقوة العاملين، وتحكم أصحاب الأعمال في مصير وحياة طالبي أو شاغلي الوظيفة، بالإضافة إلى تأثرها بالطبع بتدني العائدات المادية واللامادية للوظيفة بالنسبة للعاملين وزيادتها لرؤساء وأعضاء مجالس الإدارة.

إن استراتيجيات الاقتصاد العالمي الحديثة لن تقود الا الى مزيد من العاطلين فيما يتعلق بالعمالة، خاصة وان معظم الاستراتيجيات تهدف إلى زيادة الإنتاج وخفض تكاليف العمالة والاعتماد على التكنولوجيا وكل هذا يساهم في زيادة معدلات البطالة. وستقود الميكنة حتما إلى نهاية العمل كما يرى البعض، وبالتالي فانه يصبح علينا التفكير جديا في ضرورة الفصل بين مفهوم الدخل عن مفهوم العمل.

ومما سبق يمكن حصر أهم العوامل التي تؤثر على البطالة في المملكة العربية السعودية فيما يلي :

- انخفاض فرص العمل في القطاع الحكومي .
- هيمنة العمالة غير السعودية على الوظائف والاعمال في القطاع الخاص الذي يفضلها على العمالة السعودية لعدة أسباب من أبرزها انخفاض تكلفتها.
- ضعف مشاركة المرأة في القوى العاملة السعودية نتيجة لوجود كثير من الاعتبارات الثقافية التي تحد من عملها في بعض المجالات والمهن.
- تخلى كثير من السعوديين عن بعض المهن والحرف التي كانوا يمارسونها قبل الطفرة صعوبة إمكانية رجوعهم إليها.
- الاتجاه نحو زيادة الإنتاج وخفض تكاليفه والاعتماد على التكنولوجيا مما يساهم في زيادة معدلات البطالة .
- مثل بقية الدول النامية لا يوجد تناسب بين فرص العمل المتاحة وبين اعداد الخريجين في مجالات معينة من التعليم . ٣٠

توصيات الدراسة :

فيما يتعلق بالبطالة في المجتمع السعودي فانها تحتاج إلى تضافر وتكامل الجهود سواء على المستوى الشعبي أو المستوى الرسمي للقيام بفتح فرص وظيفية من ناحية، وللتخفيف من آثارها من الناحية الأخرى. وعلينا ان نتبنى سياسة عامة وشاملة لتنمية القوى العاملة تأخذ في الاعتبار إحلال السعوديين محل غيرهم من غير السعوديين من ناحية، وتضع حدود دنيا للأجور تتناسب مع متطلبات الحياة الحالية من الناحية الأخرى. كما ان علينا تبني سياسة حكومية للتخفيف من آثار البطالة عن طريق تقديم المساعدات المادية والعينية التي تضمن للعاطلين الحياة الكريمة طالما انهم يبحثون عن العمل ولا يجدوه.

وعلى كل من القطاعين العام والخاص التعاون والتكامل فيما بينهما للحد من التباينات الكبيرة فيما يتعلق بمزايا ومواصفات الوظيفة، خاصة فيما

يتعلق بالمرتبة والرواتب من جهة، أو ما يتعلق بنظام التقاعد والتأمينات الاجتماعية من جهة أخرى، وعليهما كذلك فتح مزيد من مجالات العمل والوظيفة. علاوة على ذلك، على كل من القطاع العام والخاص التعاون في القضايا المتعلقة بالتدريب والتأهيل، وكذلك عليهما التعاون أثناء المرحلة الانتقالية بين التعليم والعمل.

كما توصي هذه الدراسة أيضا بإنشاء مركز قومي، تتبعه مجموعة مراكز محلية على مستوى كل منطقة تعنى بشؤون العمالة والبطالة وتكون من ضمن مسئولياتها جمع بيانات إحصائية عن حاجات المجتمع بما في ذلك حاجات سوق العمل من حيث حجم ونوع الوظائف والأعمال المطلوبة والمرغوبة لكي يتم توجيه السعوديين إليها. وقد يكون على تلك المراكز مسئولية تزويد الجهات ذات العلاقة بما تحتاجه من بيانات عن العاطلين وعن أعداد العاملين ومجالات عملهم لمعرفة اتجاهات القوى العاملة من فترة لأخرى من جهة، وقياس نسب المشاركة في العمالة أو نسب البطالة بين السعوديين من ناحية ثانية. كما انه يمكن ان تقع عليها مسئولية تدريب السعوديين وزيادة مساهمتهم في حجم القوى العاملة و إحلال اكبر عدد منهم مكان العمالة غير السعودية. ويمكن أن تكون من ضمن مسئولية تلك المراكز، إلى جانب المؤسسات الاجتماعية الأخرى تقييم مدى حاجة العاطلين من السعوديين إلى المساعدة أثناء فترة العطالة على غرار التامين من البطالة المعمول به في كثير من بلدان العالم وذلك لمحاولة التخفيف من الآثار السلبية للبطالة. كما أن عليها زيادة وعي الشباب بأهمية العمل وتشجيعهم على الإخلاص والتفاني فيه.

٣١

كما ان على صانعي السياسات العامة في المجتمعات أن يدركوا أن أهمية العمل تتعدى العائد المادي الذي تجلبه، وأن مساهمة الكل في قاعدة أعرض من حجم القوى العاملة يعتبر من العناصر المهمة في الحد من الفقر وزيادة الاستقرار العائلي والمجتمعي، وعليهم كذلك ان يدركوا من ناحية أخرى

ان المطالبة بأجور تتناسب مع تكاليف الحياة أمر مهم ومن العناصر الأساسية لتحقيق الاكتفاء الذاتي من الناحية الاقتصادية وعدم الاعتماد على الآخرين من الناحية الاجتماعية.

وعلى العاملين في المجال الاجتماعي مساعدة صانعي السياسة ومتخذي القرار بتقديم تصوراتهم الواقعية لما يجب أن يكون عليه المجتمع. وهذه الرؤية يجب أن تتضمن تركيزا شديدا على التوزيع المادي للاقتصاد، وان تأخذ الأجور اعتبارات اجتماعية وثقافية بالإضافة إلى الاعتبارات الاقتصادية. كما يتم فيها التأكيد على أحقية اشتراك أفراد المجتمع في الثروة الاقتصادية متى ما تعذرت عليهم المشاركة في العمل من اجلها.

وكمبدأ فان علينا أن ندرك أن سوق العمل في حد ذاتها، وبدون تدخلنا في كثير من مساراتها، لا يمكنها أن تحل كثيرا من المشاكل وخاصة مشكلة بحجم مشكلة البطالة. كما علينا أن ندرك أيضا أن الحلول الجزئية والمؤقتة - على الرغم من كل ما يصاحبها من نوايا حسنة -لا يمكن أن تقوى على حل مثل هذه المشكلة، خاصة وأننا مقدمون على ظاهرة عالم بلا عمل (WWW: World Without Work) والتي تتطلب الرفع من مستوى المسئوليات الاجتماعية لمقابلة التحديات الاقتصادية. ٣٢

علينا أن نشرك أكبر عدد ممكن من الناس في ثمار ومكاسب الإنتاجية الكبيرة والعريضة، وأمامنا خيار إما أن نخفض من ساعات العمل أو من عدد العاملين. وإذا لم نخفض أو نقلل من ساعات العمل لاستيعاب أكبر عدد ممكن من العاملين فإنه لن يكون هناك ما يكفي من الأموال لاستهلاك ما ننتجه . كما أن على الأجور أن تواكب الأرباح والإنتاجية في الارتفاع. هذه الحلول يعمل بها في أماكن كثيرة، على سبيل المثال شركة اتش بي (HP: Hewlett Packard) في فرنسا بالإضافة إلى شركة (BMW) في ألمانيا حسب ما وجد "رفكن" (Rifkin, 1995) ، لا تزيد فترة عمل العاملين

لدى أي منهما عن أربعة أيام في الأسبوع ويعملون في مناوبات للمحافظة على استمرارية العمل على مدار (٢٤) ساعة في اليوم. ان إدارة الشركة وعن طريق تبني سياسة التناوب هذه استطاعت مضاعفة الإنتاجية إلى اكثر من الضعفين من ناحية، واستطاعت دفع اعلى اجر ممكن لأقل فترة زمنية يقوم بها أو يغطيها العامل من الناحية الأخرى. ان تبني مثل هذه السياسة يزيد من أعداد العاملين عن طريق الزيادة في نسب الشراكة في العمل أو إشراك أكبر عدد ممكن من الناس فيه، وهي بذلك تؤدي الى التقليل من اعتماد الآخرين على الضمانات والمساعدات الاجتماعية، وفي الوقت نفسه تزيد في عدد وقدرة المستهلكين الشرائية.

ولان نظام التعليم مازالت تغلب عليه ثقافة العصور الصناعية السابقة، والتي ولدت ثقافة السوق الحالية، حيث ينشأ في الأطفال الاعتقاد بأنه لا قيمة لهم إلا إذا كانوا منتجين بغزارة أو مستهلكين بنهم. فان علينا أن نهيئ أطفال الغد ليس من أجل ثقافة السوق فقط ولكن من أجل ثقافة المجتمع المدني أيضا خاصة وان مؤسساته ستستأثر بمعظم مواقع العمل في المستقبل. ٢٣

وفيما يتعلق بتعليم العمل التطوعي، فانه يجب أن تحدث نقلة نوعية على مستوى جميع مراحل التعليم المختلفة من أجل تعليم الطلاب تقديم خدمة للمجتمع والعمل التطوعي لدى مؤسسات النفع العام والجمعيات الخيرية .ويمكن لهذا العمل ان يكون جزءا من متطلبات التخرج من أي من تلك المراحل. وبتبني مثل هذه السياسة، فان العمل التطوعي سينمي فيهم الانتماء وحب الوطن ويعزز فيهم الشعور باحترام الذات ويولد فيهم حب المشاركة والمساهمة في تحمل المسئولية ويرفع لديهم من الإحساس بالاعتبارات الذاتية.

علينا أن نجعل من أطفال اليوم أطفالاً يحملون قيم المجتمع المدني إلى جانب قيم مجتمع السوق. وإذا كانت السوق تغرس قيم المنافسة ، والعملية، والفعالية، فان الجانب الأخر يعزز قيم المشاركة والإيثار والمساهمة في تحمل

المسئولية تجاه العناية بالنفس وبالآخرين من أبناء المجتمع الذين يعيشون معا فيه.

على أبناء الجيل القادم أن يتعلموا أهمية العمل الاجتماعي إلى جانب القيمة المادية للسوق وأن يدركوا أن أهميته لا تقل عن أهمية العمل في السوق، إن لم تكن صاحبة الأولوية عليه، وأن ندرك أن الجيل القادم لن يقضي إلا جزءا أقل من وقته في سوق العمل وسيقضي بقية وقته مع عائلته وبين أبناء حيه ومجتمعه.

وعلينا أن ندرك أن مشاركة الأبناء وتعليمهم التطوع في تقديم الخدمات للمجتمع سيقودهم إلى الدافعية ويرفع من روحهم المعنوية، وأن مشاركة الصغار في تعلم أعمال الخير وخدمة المجتمع ضرورة لتطور نموهم الطبيعي من الناحية النفسية والاجتماعية. كما أن علينا أن ندرك أن مشاركة كل من المدرسة والآباء، بالإضافة إلى الطلاب ضرورة من أجل خلق ثقافة المجتمع المدني الشاملة التي تركز الى جانب القضايا الاقتصادية على القضايا الاجتماعية وتضمنها داخل روح النظام العام للتعليم. ٣٤

قائمة المراجع:

١- المراجع العربية :

أبو النور، بركات محمد (١٩٩٤م) التحليل الاقتصادي لظاهرة المتعطلين في مصر. المجلة العلمية للاقتصاد والإدارة، العدد (١) : ١٦٩-٢٢١.

البستاني، باسل (١٩٩٣م) تعقيب على دراسة بعنوان حول تعطل الخريجين في الخليج: اجتماع الخبراء حول التعطل في دول الاسكوا. ٢٦-٢٩/ تموز/يوليو/١٩٩٣م. عمان: الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا(الاسكوا) ٧٧-٨٦.

أبو بطانة، عبد الله (١٩٩٠م) تقوية الروابط بين التعليم العالي وعالم العمل. مجلة التربية الجديدة، السنة (١٧) العدد (٤٩) : ٣٩-٥٦.

الجبر، عبد الله عبد اللطيف (١٤١٤هـ) علاقة التعليم الجامعي بسوق العمل بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر بعض مسئولي الإدارات الحكومية والأهلية: دراسة ميدانية، الرياض: مركز البحوث التربوية، كلية التربية-جامعة الملك سعود.

الجلال، عبد العزيز عبد الله (١٤١٦هـ) التربية والتنمية: تقويم المنجزات ومواجهة التحديات في دول الخليج العربية (١٩٨٥-١٩٩٥م) ، الرياض: نشر شخصي.

الجلال، فوزية محمد (١٤٠٣/١٤٠٤هـ) دور الجامعات في إعداد القوى البشرية العاملة في المملكة العربي السعودية. رسالة ماجستير، جامعة أم القرى-مكة المكرمة.

الحميد، عبد الواحد (٢٠٠١م). البطالة في السعودية هيكلية و ٥% مشاركة المرأة في سوق العمل. الشرق الأوسط تاريخ ٢٠٠١/٩/١٨م، لندن - المملكة المتحدة.

حويتي، احمد وآخرون (١٤١٩هـ) علاقة البطالة بالجريمة في الوطن العربي، الرياض: مركز الدراسات والبحوث-لأكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية.

دار الدراسات الاقتصادية (١٤١٨هـ) المشروع الوطني للتوظيف بالقطاع الأهلي، الرياض: دار الدراسات الاقتصادية (دراسة غير منشورة).

رحمة، انطوان (١٩٩٢م) تأملات في المشكلات التي تواجه التعليم العالي في المشرق العربي، قراءات حول التعليم العالي، العدد (٤)، عمان: مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في البلاد العربية.

الرشيد، محمد احمد (١٤١٨هـ) التعليم العالي وسوق العمل: ندوة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية: رؤى مستقبلية. ٢٥-٢٨/شوال، الرياض: وزارة التعليم العالي، ١-٣٤.

٣٥

زاهر، ضياء الدين (١٤١٨هـ) مستقبل البحث العلمي الاجتماعي: رؤية تنموية خليجية، سلسلة إصدارات المجلة التربوية (٥)، الكويت: مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت.

الزيدي، عمر (٢٠٠٠م). السعودية: توقيع عقد المشروع الوطني للتوظيف في القطاع الخاص. الشرق الأوسط، تاريخ ٢٠٠٠/١١/٦م، لندن – المملكة المتحدة.

زكي، رمزي (١٤١٨هـ) الاقتصاد السياسي للبطالة: تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة، سلسلة عالم المعرفة (٢٢٦)، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

السلطان، عبد الرحمن محمد (١٤١٩هـ) سعودة سوق العمل في المملكة العربية السعودية: الأبعاد، والمعوقات، والحلول المقترحة. الإدارة العامة، المجلد (٣٨) العدد (٣) :٤٦١-٤٩٨.

السيلي، محمد (٢٠٠١م). البطالة في السعودية هيكلية و ٥% مشاركة المرأة في سوق العمل. الشرق الأوسط، تاريخ ٢٠٠١/٩/١٨م، لندن - المملكة المتحدة.

صالح، نادية حمدي (١٩٩٥م) نظام التعليم ودوره في إيجاد أنواع من البطالة: دراسة نظرية ميدانية بالتطبيق على خريجي التعليم التجاري في قطاع البنوك. المدير العربي، يوليو/ ١٩٩٥م :٥٩-٨٢. ٣٦

صندوق النقد الدولي (١٩٩٧م) أسواق العمل في اقطار مجلس التعاون الخليجي. الحياة، ١٧/ ديسمبر : ١١.

عبد ربه، علي (١٩٩٨م) أزمة التعليم الجامعي وهيكل سوق العمالة والتنمية، مع استراتيجية مقترحة للحد من البطالة في مصر. دراسات تربوية، المجلد (٤) الجزء (١٥) :٨١-١١٧.

الفارس، عبد الرزاق (١٩٩٦م) التعليم العالي وسوق العمل في دولة الإمارات العربية المتحدة، دبي: ندوة الثقافة والعلوم.

الفارس، عبد الرزاق فارس (١٤١٨هـ) مؤشرات النمو الكمية التربوية في ضوء الاستقاطات السكانية والاقتصادية خلال العقدين القادمين في الدول الأعضاء، مشروع استشراق مستقبل العمل التربوي في دول الخليج العربية، الرياض: مكتب التربية العربي لدول الخليج.

الفايز، محمد علي (١٤١٧هـ) لقاء مع رئيس الديوان العام للخدمة المدنية. مجلة الخدمة المدنية، المجلد (١٧) العدد (٢٢٤) : ٢٤-٢٩.

فوزي، سميحة السيد (١٩٨٩م) سياسة مشكلة البطالة في مصر: المؤتمر الأول لقسم الاقتصاد: البطالة في مصر. القاهرة: جامعة القاهرة، ٤٥-١-١١٠٥.

القحطاني، سالم بن سعيد (١٤١٩هـ) مدى ملاءمة مخرجات التعليم العالي لمتطلبات سوق العمل: دراسة استطلاعية على جامعة الملك سعود وقطاع الأعمال بمدينة الرياض. الإدارة العامة، المجلد (٣٨) العدد (٣) ٤٩٩-٥٥٥.

القديحي، أنيس (٢٠٠١م). وزير العمل السعودي: نعمل لإعداد دراسة لوضع حد أدنى للأجور. الشرق الأوسط تاريخ ٢٠٠١/١١/١٥م، لندن – المملكة المتحدة.

كامل، سامية مصطفى (١٩٨٩م) التعليم وسوق العمل وبطالة المتعلمين: المؤتمر الأول لقسم الاقتصاد: البطالة في مصر، القاهرة: جامعة القاهرة، ٦٠٩-٦٦٥.

كومز، فيليب (١٩٨٧م) أزمة العالم في التعليم من منظور الثمانينات، ترجمة: محمد خيري حربي وآخرون، الرياض: دار المريخ للنشر والتوزيع.

مطر، سيف الإسلام علي (١٩٩٣م) دور التربية في مواجهة البطالة. دراسات تربوية، المجلد (٨) الجزء (٥٧) : ٦٢-٩٨.

النمر، سعود محمد (١٤٠٨هـ) المرأة السعودية العاملة: دراسة ميدانية على عينة من العاملات السعوديات بمدينة الرياض، الرياض: مركز البحوث بكلية العلوم الإدارية-جامعة الملك سعود.

النمر، سعود محمد (١٤١٣هـ) موقف القطاع الخاص من توظيف العمالة السعودية، الرياض: مركز البحوث بكلية العلوم الإدارية-جامعة الملك سعود.

نوفل، محمد نبيل (١٩٩٢م) تأملات في مستقبل التعليم العالي، القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، الكويت: دار سعاد الصباح.

النويصر، خالد رشيد (١٤٢١هـ). بطالة خريجي مؤسسات التعليم العالي السعوديين: واقعها وأسبابها وحلولها. (رسالة دكتوراه) جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

وزارة التخطيط (١٤١٠هـ) خطة التنمية الخامسة: ١٤١٠-١٤١٥هـ، الرياض: وزارة التخطيط.

وزارة التخطيط (١٤١٣هـ) النتائج التفصيلية للتعداد العام للسكان والمساكن في المملكة العربية السعودية، الرياض: مصلحة الإحصاءات العامة.

وزارة التخطيط (١٤١٣هـ) خطة التنمية السادسة: ١٤١٥-١٤٢٠هـ، الرياض: وزارة التخطيط.

٢- المراجع الاجنبية:

Bibliography:

Blank, R. (1997). It takes a nation: A new agenda for fighting poverty. Princeton, NJ. Princeton University Press.

Chambers, C. (1965). Seedtime of reform: American social service and social action, 1981-1933. Minneapolis: University of Minnesota Press.

Danziger, S.H., & Weinberg, D.H. (1994). The historical record: Trends in family income, inequality and poverty. In S. Danziger, G. D. Sandefour, & D.H. Weinberg, (Eds.), confronting poverty: prescriptions for change (pp.18-50). Cambridge, MA: Harvard University Press.

Freeman, R. B., & Katz, L. F. (1994). Rising Wage inequality: The United States vs. other advantaged countries. In R. Freeman (Ed.), working different rules. New York: Russell Sage Foundation.

Ginzberg, E. (1982) . The mechanization of work. Scientific American, pp.61-75.

Goodman, W.C. (1996). The software and engineering industries: Threatened by technological change? Monthly Labor Review, 119 (8), 37-46.

Head, S. (1996). The new ruthless economy. New York Times Review of Books, pp. 47-52.

Heilboroner, R.L. (1995). Foreword. In J. Rifkin, The end of work: The decline of the global labor force and the down of the post-market era (pp. xi-xiii). New York: Tarcher/Putnam.

Karger, H. (1988). Social workers and labor unions (contributions in Labor Studies, No. 26). New York: Greenwood Press.

Krugman, P. (1997, January 5). New math, same story. New York Times Magazine, pp. 32-33.

Patterson, J. (1994) America's struggle against poverty, 1900-1994. Cambridge, MA: Harvard University Press.

Reich, R. B. (1991). The work of nations. New York: Vintage Press.

Rifkin, J. (1995). The end of work. New York: Tarcher/Putnam.

Rose, N. (1997). The future of economic landscape: Implications for social work practice and education. In M. Reisch & E. Gambrill (Eds.), Social work in the twenty-first century (pp. 28-38). Thousand Oaks, Ca: Pine Forge Press.

Sklar, K.K. (1989). Who founded Hull House? IN D McCarthy (Ed.), Lady bountiful revisited: Women, philanthropy and power (pp. 94-115). New Brunswick, NJ: Rutgers University Press.

Slavin, Peter. (1996). An interview with author Jeremy Rifkin: schooling and "the end of work" . Education Digest (v62) (No.1) (pp.9-12).

Smith, R., & Joe, T. (1994). World without work: The causes and consequences of black make joblessness. Washington, DC: Center for the study of social policy; Philadelphia Children's Network.

U.S. Department of Labor. (1995). Employment and earnings. Washington, DC: U.S. Government Printing Office.

United Way of America. (1988). The future world of work: looking toward the year 2000. New York: Author.

Wilson, W.J. (1996). When work disappears: The world of the new urban poor. New York: Alfred K. Knopf.